فوق الطاولة

د. سعد بساطة

هل نحن بصدد ظاهرة: «عـبدو مشتاق»..؟

انقضت انتخابات رئاسية نزيهة نتيجة الاستحقاق الدستوري؛ وتمخضت عن فوز مرشح الشعب بأكثرية ساحقة ؛ وهو صاحب الشعار المبشر (الأمل بالعمل)؛ الآن.. الشعب يحدوه الأمل في انتظار حكومة جديدة تقوم بالعمل الشاق الدؤوب لإعادة الإعمار.

انتهت فترة الحرب الداخلية؛ وتبعتها حرب اقتصادية أدهى وأمر؛ وها نحن على أبواب حقبة البناء والازدهار. ننتظر من الحكومة الجديدة أن تسن تشريعات جاذبة للاستثمارات؛ وأن تشرف على حسن تطبيقها؛ وهنا فعمل أي وزير أو مدير عام «هو تكليف لا تشريف»؛ ولكن، هنالك البعض بانتظار المنصب، وهذا ما دعى بظاهرة «عبدو مشتاق»؛ التي ابتدعها الكاتب المصري اللامع «أحمد رجب»! «عبدو مشتاق»: هي الشخصية المتفائلة، التي تسعى دائماً من دون كلل أو ملل وراء الأخبار التي تتناول التعديلات الوزارية؛ آملاً أن يكون هو القادم، و«مشتاق» يعيش يحلم بالجلوس على كرسي الوزارة، وليتغير بعدها مجرى حياته.

شخصية «عبدو مشتاق» موجودة داخل الكثير من الموظفين الواصلين إلى أعلى السلم الوظيفي؛ حيث ينتفخ زهواً كلما سمع كلمة إطراء؛ ويظهر التواضع المصطنع مع تشديده أنه لا يهتم بأي منصب إداري مهما علا شأنه؛ قدر اهتمامه بأداء المهمة على أفضل وجه؛ وخدمة المواطن! كلام فيه من السذاجة تفوق أفلام الخيال العلمي المخصصة للأطفال!

أتذكر حكاية واحد لبناني عايش بأميركا؟

يقول ذهبت لشراء بطيخة من أحد الأسواق الأميركية؛ وكالعادة بدأت أطبطب على البطيخة حتى اخترت واحدة؛ يقول رأتني امرأة أميركية كانت قريبة مني فقالت لماذا تطبطب عليها؟

قلت لها حتى اختار واحدة حمراء وحلوة، نحن من عاداتنا نطبطب على البطيخ قبل أن نشتريه؟

يقول سألتني: ممكن تطبطب لي على بطيخة وتختارها لي!

يقول فرحت بطلبها وحسيت إني صرت خبيراً بالبطيخ وبدأت أطبطب عليهم واحدة واحدة حتى اخترت لها بطيخة!

قالت شكراً وفتحتها ووجدتها حمراء قاسية وحلوة مثل العسل فقالت لي: ممكن أعرف أنت من أي بلد؟

قال لها أنا لبناني!

ابتسمت وقالت يا ريت تطبطبوا على المديرين والوزراء اللي عندكم قبل ما تختاروهم!

علشان كثير منهم قرع... (والحكي ينطبق علاوة على الجارة لبنان: على بلدان أخرى)!

أعود فأنوه بأن المرحلة المقبلة تتطلب منا الحديث بلغة القرن (٢١)؛ فالعامل الرخيص أضحى تعبيراً من الماضي؛ بحثنا الآن عن العامل الماهر. وبالمثل: مدير متمكن من تقانات العصر؛ لأننا في سباق زمني لا يرحم؛ ومعركة الاقتصاد التنافسية شرسة لا هوادة فيها.

هذا من ناحية الكفاءات الفنية؛ فهل أنا بحاجة الآن للحديث عن النزاهة ونظافة ذات اليد؛ ومكافحة الفساد؟ أذكر غلاف العام – قبل سنوات مضت – لمجلة عالمية «الإيكونوميست» يظهر تفاحة يانعة؛ ولكن.. دودة – الفساد – تتغلغل فيها؛ إنه الموت الصامت؛ وهو السوس الكفيل بتقويض أهم بنيان. هو داء يرهق ميزانية الدولة وكاهل المواطن؛ والفاسد الذي يرى غيره ينجو بفعلته؛ يتمادى في ممارساته؛ فلا بد من يد من حديد تحاسب وتعاقب!

لابد من أن أعرّج في هذه العُجالة على مبادرة الصديق الغالي وزير الصناعة الأسبق «د. فؤاد عيسى الجوني»؛ الذي كان صاحب مبادرة طرح أول إعلان بطلب مدير عام لإحدى المؤسسات المهمة بوزارة الصناعة؛ وكانت شروطه الشهادة والكفاءة والخبرة فقط؛ بصرف النظر عن أي مقاييس بالية كانت تعتمد في السابق!

وفي الختام؛ دعوا هدفنا المشترك بإعادة إعمار البلاد يوحدنا؛ خلينا «نشتغل بعضنا مع بعض.. مو نشتغل ببعض!».

الكهرباء والماء معاً على طاولة الحكومة

رئيس الوزراء: على الكهرباء الإعلان عن برنامج توزيع الكهرباء

ترأس المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء أمس اجتماع عمل لدراسة واقع تقديم الخدمات في قطاعي الكهرباء والمياه في ظل الظروف الراهنة، وآليات إيجاد الحلول المناسبة للصعوبات التي تعترض عملها وتحقيق العدالة في التقنين وتأمين الاحتياجات من مياه الشرب في المحافظات جميعها بما يسهم في التخفيف من المعاناة التي يتكبدها المواطن.

وجرى خلال الاجتماع الذي حضره وزراء الموارد المائية والنفط والثروة المعدنية والكهرباء والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء وعدد من مديري المؤسسات المعنية، الاطلاع على برامج الإصلاح والصيانة لمحطات توليد الكهرباء بهدف التنسيق بين مختلف الجهات المعنية لاتخاذ الإجراءات المناسبة وتأمين البدائل في ضوء الخروج الجزئي لبعض مجموعات التوليد البخارية العاملة على الفيول من الخدمة لإجراء صيانات دورية ضرورية لها، ومحدودية إنتاج الغاز الطبيعي اللازم لتشغيل مجموعات التوليد العاملة على الغاز، نتيجة الاعتداءات الإرهابية والتدمير المنهج الذي طال قطاع إنتاج الغاز والنفط، إضافة إلى سيطرة الاحتلالين الأميركي والتركي ومرتزقتهما على جزء كبير من منابع الثروة الوطنية من طاقة ومياه في شرقي وشمالي البلاد.

وأكد المهندس عرنوس ضرورة زيادة مستوى التنسيق لفرق العمل المشتركة بين وزارات (النفط، الكهرباء، الموارد المائية) والشركات والمؤسسات التابعة لها في المحافظات، مشدداً على أهمية وضع برامج زمنية محددة لزيادة إنتاج الغاز وإنجاز الصيانات الدورية اللازمة، وبذل أقصى الجهود وفق الإمكانيات المتاحة لتحسين الواقع الكهربائي، واجتراح الحلول لتجاوز الصعوبات وزج كل الطاقات والإمكانيات البشرية والفنية لإعادة تأهيل وإصلاح محطات التوليد المتضررة جراء الإرهاب وإدخالها في الخدمة بأقرب وقت.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أهمية استثمار الإمكانات المتوافرة في قطاع الطاقة على النحو الأمثل لتحسين واقع الخدمات. وطلب من وزارة الكهرباء الإعلان عن برنامج توزيع الكهرباء على المحافظات بما يؤمن تحقيق العدالة في التوزيع والتقنين، والتنسيق مع وزارة الموارد المائية فيما يخص أوقات ضخ المياه لتأمين احتياج المواطنين من مياه الشرب، داعياً المعنيين إلى المتابعة الميدانية على أرض الواقع والإشراف المباشر على التنفيذ.

كما تم التأكيد على قيام كل جهة بتنفيذ المهام الموكلة إليها واتخاذ كل ما من شأنه الحد من الهدر ومنع التعديات على الشبكة الكهربائية وشبكات المياه وزيادة تفعيل عمل الضابطة العدلية في هذا المجال.

بشرى من وزير الكهرباء

الزامل لـ«الوطن»: تحسن في وضع الكهرباء خلال الساعات القادمة

هناء غانم

وعد وزير الكهرباء غسان الزامل بأن هناك تحسناً ملحوظاً ومقبولاً في وضع الكهرباء سيحصل خلال الساعات القادمة.

وقال الزامل في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن ما نعانيه حالياً من زيادة في ساعات التقنين مرده النقص في حوامل الطاقة سواء الغاز أو الفيول، حيث تم تأمين كميات لا بأس بها من مادة الغاز الأمر الذي سيترك انعكاساً إيجابياً على وضع التقنين ونأمل أن تنتهي هذه الأزمة وستعود التغذية الكهربائية إلى أفضل مما هي عليه الآن.

وعزا الزامل ذلك النقص إلى «ظروف خارجية قاسية جداً من الحصار الاقتصادي، أو قدم التجهيزات، إضافة إلى أننا نعمل بكامل الجهوزية للمحافظة على الوتيرة، وأن موجة الحر أثرت سلباً وساهمت في زيادة ساعات التقنين».

وأشار إلى أن أعمال الصيانة مستمرة منها صيانة طارئة ولكن استطعنا تأمين التمويل اللازم لجميع أعمال هذه الصيانة، لافتاً إلى أن ذلك انعكس على زيادة ساعات التقنين لكن الوزارة تعمل على تحسين الوضع بشكل عام.

الوزير الزامل أضاف: إن الوزارة لديها أعمال كبيرة تقوم بها، وهناك انفراجاً قادماً على صعيد تحسن وضع الكهرباء ونسعى لذلك وهناك توجيه من الحكومة لتحسين واقع الكهرباء ونحن نعمل ضمن الإمكانيات الموجودة، لافتاً إلى أن الضغوط الخارجية كبيرة وتزداد علينا خلال الفترة الحالية لكن الأمر لا يزيدنا إلا إصراراً على التحدي والصمود والمواطن يستحق أن نقدم له الأفضل، مشيراً إلى أن طاقم وزارة الكهرباء يعمل كل ما في وسعه لتأمين الكهرباء للمواطن.

وأشار الوزير إلى أننا سوف نتجاوز كل المشكلات كما تجاوزناها خلال السنوات العشر الماضية والتي تفاقم وضع الكهرباء فيها صعوبة إنتاجاً وتوزيعاً بسبب آثار الحرب ووجود كل عمليات التخريب التي تعرضت لها المحطات والمحولات الكهربائية من الإرهاب، وما لها من انعكاس سلبي على البنى التحتية وتدمير حقول النفط وغيرها، مشيراً إلى أننا نعمل اليوم على شعار ما دام هناك أمل سوف نستمر بالعمل وهناك بالتأكيد تحسن في وضع الكهرباء.

وأضاف الوزير الزامل أنه لا يوجد موظف واحد في وزارة الكهرباء إلا ويساهم ويعمل بكل طاقته لتحسين الوضع الكهربائي للمواطن.. وهناك برامج عمل مستمرة سيكون لها وقع إيجابي على قطاع الكهرباء.

من الجدير ذكره أن وزير الكهرباء كان قد أكد أنه يتم العمل على إعادة تأهيل المحطات الكهربائية في العديد من المحافظات لوضعها بالخدمة وهي من أولويات عملنا في الوزارة.

تأخير في الصادرات و٧٠٠ براد تنتظر على حدود الأردن

قسومة لـ«الوطن»: وفد من اتحاد غرف التجارة السورية غداً إلى الأردن لمعالجة مشكلة توقف البرادات

رامز محفوظ

أكد نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة أن وزير الاقتصاد والتجارة سامر الخليل أرسل كتاب أمس الأول إلى محافظ درعا من أجل الإيعاز للجنة المحروقات في المحافظة لتزويد البرادات المتوقفة عند معبر نصيب – جابر بالمازوت من أجل استمرار عملية تبريد المواد الموجودة داخل البرادات كي لا تتعرض للتلف بما يسهم في تخفيف الأضرار التي لحقت بالعملية التصديرية.

وأضاف قسومة في تصريح لـ«الوطن»: إن البرادات المتوقفة عند معبر نصيب – جابر ولم يسمح لها بالدخول للأردن بحدود ٧٠٠ براد حالياً ومن الممكن أن تتلف الخضار والفواكه داخلهم، مشيراً إلى أن الحل الإسعافي المطروح حالياً بأنه تم الطلب من وزيري الزراعة والاقتصاد من أجل إعطاء مهلة لمصدري الخضار والفواكه لغاية يوم الخميس بحيث أن كل مصدر لديه بيان يقوم بتسجيله ومن ثم يتم إيقاف التصدير حتى إفراغ المعبر من الشاحنات العالقة.

ولفت إلى أنه تم أمس الأول السماح لـ ٢٣ براداً فقط بدخول المعبر وأمس تم السماح لـ ٣٥ براداً بالعبور وهذه الأرقام تعتبر قليلة، مشيراً إلى أنه قبل الأزمة كان يدخل المعبر بحدود ٧٥٠ براداً يومياً.

وأشار إلى أنه على الرغم من التأخير بدخول المعبر إلا أن التصدير لم يتوقف والمصدرون ما يزالون يرسلون برادات للتصدير عبر المعبر، موضحاً أن المصدرين سيقعون في مشكلة حقيقية إذا لم يتوقفوا عن إرسال البرادات المحملة بالخضر الغرف وتتبين نتائج الزيارة في اليوم التالي.

وأفاد قسومة بأنه في حال لم تحل مشكلة التصدير عبر المعبر يجب أن يتم التوجه نحو التصدير عبر معبر عرعر الحدودي مع العراق أو عن طريق مرفأ طرطوس وذلك عبر باخرة ضخمة تتسع لحوالي ٣٠ براداً، لافتاً إلى أن تغيير وجهة البرادات هو قيد البحث حالياً وجميع الخيارات البديلة للتصدير تدرس حالياً.

بدوره أكد عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق أسامة قزيز في تصريح لـ«الوطن» بأن السلطات الأردنية تقوم بتفريغ جزء من حمولة البرادات المحملة بالخضار والفواكه عند معبر جابر بشكل دائم عند معبر جابر تقوم السلطات الأردنية بتفريغ ثلاثة أرباع حمولة البراد أو نصف حمولته أو ربعها.

وبين بأنه نتيجة صعوبة تفتيش كامل البرادات عند المعبر يتم تفتيش بحدود ٢٥ براداً وإدخالها عبر المعبر.

وأشار إلى أن المصدرين دائماً يقولون للذين يقومون بتفريغ حمولة البراد من الجانب الأردني بأن البراد يذهب ترانزيت عبر الأردن إلى الخليج ولا يجوز تفريغ حمولته لكنهم لم يستجيبوا، لافتاً إلى أن البراد السوري فقط الذي يتم تفريغ حمولته دائماً.

ولفت إلى أن مصدري الخضار والفواكه اجتمعوا أمس الأول وقرروا تخفيض عدد البرادات التي ستذهب إلى التصدير عبر المعبر، مبيناً بأنه جرت العادة أن يتم إرسال ١٥٠ براداً يومياً للتصدير عبر المعبر وأمس الأول تم إرسال ٦٧ براداً فقط بعد تخفيض العدد ولولا التخفيض كان سيتم إرسال ١٥٠ براداً.

وأوضح بأن البضائع الموجودة في البرادات المتوقفة عند المعبر ولم يسمح لها بالعبور تعتبر شبه تالفة وخصوصاً الخرز والدراق والبندورة، مبيناً أن خسائر المصدرين العالقة حمولتهم عند المعبر تقدر بحدود ٢٠ بالمئة من قيمة البضاعة.

وختم بالقول: إن معبر عرعر الحدودي مع العراق خلال أسبوع سيتم افتتاحه لعبور البضائع السورية، والعراق يدرس حالياً ما القيمة التي سيأخذها رسم عبور على البراد الذي سيعبر الأراضي العراقية.

> قزيز: مصدرو الخضار والفواكه قرروا تخفيض عدد البرادات المعدة للتصدير

اتحاد الفلاحين بريف دمشق: التاجر يعطي للفلاح من الجمل «أذنه»

كيلو الكرز يُباع على الشجرة بـ٣ آلاف ليرة والتاجر يبيعه بخمسة أضعاف

أدين هلال

يترتب على الفلاح التعب طوال العام لإعطاء محصول أقل ما يقال عنه إنه ممتاز للآخر لكي يستفيد منه، بدليل التهافت على تصديره، ما يشكل «ذهبياً» يستمتع به التاجر إذ للفلاح العمل والرعاية وللتجار الأرباح، بعيداً عن تصريحات الجهات المعنية من تصدير وسواها.

«الوطن» تابعت لسان حال الفلاح بجولة بسيطة في الأسواق على أسعار الفواكه التي زادت على ٤ آلاف ليرة للكيلو الواحد، كالكرز على سبيل المثال لا الحصر، إذ نرى أنه في أرض الفلاح في سرغايا مثلاً يؤخذ بـ٣٠٠ ليرة فقط دون أن ننسى أن الفواكه المعدة للتصدير نوع لا يطرح في الأسواق المحلية– من باب أن رفع الأسعار بسبب التصدير– فثمن كيلو الكرز المعد للتصدير من أرض الفلاح ثلاثة آلاف ليرة على حين يبيعه التجار بما يزيد على ١٦ ألف ليرة، مع مفارقة أن هناك أنواعاً من الكرز في بلدة هريرة في ريف دمشق جودتها عالية تناسب التصدير ولكن تؤخذ من الفلاح بما يقارب الألفي ليرة فقط لتنقل إلى مشاغل سرغايا لتُصدر.

تساءل الفلاحون من المسؤول عن تحديد السعر؟ فالفلاح يتعب ويتكلف من سماد ومازوت إذ ٣ ليتر من المازوت للدنم الواحد لا تكفي، فحاجة الفلاح الفعلية ٢٥ ليتراً، دون أن ننسى رش المبيدات الحشرية التي يصل سعر ١٠ عبوات منها إلى ٨ آلاف ليرة، فكيف سيقدر على تأمينها مثلاً..؟ فسعر كيلو الإجاص مثلاً يبدأ من ٣٠٠٠ ليرة من على الشجر كي يربح الفلاح، ولكن الأخير يعمل والتجار تربح.

نائب رئيس اتحاد فلاحي دمشق وريفها زياد خالد ويسؤاله عمن يحدد الأسعار اختصر كلامه قائلاً: حال الفلاح «صحيح لا تقسم ومقسوم لا تأكل وكول لتشبع».

من جهته نائب رئيس رابطة فلاحي الزبداني حسن عثمان تحدث عن معاناة الفلاحين في المنطقة التي تمثل من معاناة الفلاحين في ريف دمشق، فعند موسم القطاف يكون الفلاح أمام خيارين لا ثالث لهما، إما أن يحمل تكاليف نقل الفواكه من أرضه إلى سوق الهال بما تشكله من كلفة مالية عالية سواء بسعر المازوت وإما أجرة النقل حيث سعر نقل الشريحة الواحدة ذات الكيلو ونصف ٤٠٠ ليرة، على حين تصل إلى الألف ليرة للشريحة ربع الربع، ما يشكل خسارة للفلاح، أو يتوجه إلى التاجر الذي يعطي الفلاح «من الجمل أذنه».

أما عن تخزين الفواكه في البرادات فقد بين عثمان أن أجار غرفة البراد تصل إلى مليوني ليرة، إضافة لمولدة الكهرباء وهي معاناة أخرى للفلاح، فنتيجة التغذية الكهربائية القليلة يلجأ الفلاح للمولدات وما تتطلب من مازوت حر، علماً أنه تم الطلب بتحويل التغذية الكهربائية التي تقدم إلى مدينة عدرا الصناعية في أيام العطل إلى المناطق الزراعية، ومع تأخر الإجابة يبقى الفلاح بين يدي التاجر الذي يحدد السعر المناسب له فقط، منوهاً لفكرة الدعم التي تم الحديث عنها في فترة سابقة من قبل السورية للتجارة ولم تلق أي نفع ولم تساهم بدعم الفلاح من حيث الكم الذي وعدت المؤسسة باستجراره، سائلاً أين يذهب الفلاح بمحصوله؟ فالرمد أفضل من العمى!